

الميت الثاني انما هو فيما يدره فصار سهام
 كل منهم مضروبة فيه **وان ما قال**
 من الورثة قبل القسمة **او مات اربع او خمس**
 منهم قبلها **فاجعل المبلغ** الذي صح منه
 المسئلة الاولى والثانية **مقام تصحيح المسئلة**
الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة
 بالميت الثالث **مقام المسئلة الثانية في العمل**
 كان الميت الثاني الاول والثاني صار ميتا واحدا
 في صير الميت الثالث ميتا ثانيا **اعل في الربعة**
والخامسة كذلك الى غير النهاية فانه لما صار
 تصحيح الميت الثاني والثالث تصحيحا واحدا
 صاروا كلهم ميتا واحدا في صير الميت الرابع
 ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة من
 الموتي تصحيحا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد
 وصار الخامس ميتا ثانيا وهكذا الى ما لا ينهي
 ثم ان المصنف لما ذكر في اصل باب النسيئة الاستقامة
 والموافقة والمباينة وضع المسئلة مشتملة

٣

على ورثة ثلاثة واعتبر في موتهم الترتيب
 وجعل موت الاول منهم مثلا للاستقامة
 وموت الثاني مثلا للموافقة وموت الثالث
 مثلا للمباينة فان قلت قد اعتبر في هذه
 الاحوال الثلاثة بين نصيب الميت الثاني
 وبين تصحيحه قليلا او رد مثال الموافقة
 بين نصيب الميت الثاني وبين تصحيحه
 ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع
 وبين تصحيحه قلت قد اختلفت في معرفة انه
 لما صار تصحيح الميت الاول والثاني تصحيحا
 واحدا صار بمنزلة ميت واحد وصار الميت
 الثالث ثانيا وعلى هذا القياس حال الرابع
 والخامس وما بعدهما فلا حاجة ان يورد لكل
 من تلك الاحوال مثلا على حدة يكون فيه
 الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغنى
 برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن
 ايراد مثال آخر للثالث والرابع فان قيل تعذر

Copyright © King Saud University